الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف–
كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITÉ CHADLI BENDJEDID

سلسلة محاضرات في الإقتصاد السياسي

مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك حقوق

الموسم الجامعي 2024–2025

المحاضرة الثالثة: علاقة علم الإقتصاد السياسي بالعلوم الإجتماعية

يعتبر علم الإقتصاد السياسي من العلوم التي تتقاطع مع الكثير من العلوم الإجتماعية لما لها من علاقات متداخلة فيما بينها وهو ما سنوضحه في الآتي:

أ- **علاقة علم الإقتصاد السياسي بالقانون:** تمثل العالقة بين الاقتصاد والقانون في المجتمعات البشرية في أن القانون هو الإطار التنظيمي المحدد لمختلف التفاعلات الاقتصادية، فالعالقة بينهما عالقة وطيدة إذ أن القانون يدرس القوانين التي اختارها مجتمع ما لنفسه، وما كانت هذه القوانين سوى ترجمة لواقع البنيات الاقتصادية التي تفرضها على المجتمع فال يمكن القيام بأي نشاط اقتصادي إلا في إطار قانوني يسمح بذلك[1]، فإن كان القانون يدرس الملكية مثلا والتي هي حجر الأساس في العملية الإقتصادية حيث أنها حق ينتقل عن طريق البيع والشراء والميراث والهبة والوصية، فإن عالم الإقتصاد ينظر إليها بإعتبارها ظاهرة إقتصادية تستوجب البحث في نشأتها وتطورها و أشكالها وآثارها الإقتصادية والإجتماعية المترتبة عن السياسة العامة لتوزيع الملكية وأثر ذلك على الآداء الإقتصادي وعلى إنقسام المجتمع إلى طبقات إجتماعية ومايترتب عن ذلك من مشاكل إقتصادية وإجتماعية[2].

ب- **علاقة علم الإقتصاد السياسي بعلم التاريخ:** يتطلب فهم حاضر الظاهرة الإقتصادية ورسم خطوات تطورها في المستقبل الإلمام بماضيها عن طريق البحث في التطورات التي لحقت بها على مر العصور تبعا لتطور طرق الإنتاج وتغيير النظم الإقتصادية، لأن التطور في الظاهرة الإجتماعية والتي تعتبر جزءا منها الظاهرة الإقتصادية أكثر وضوحا من التطور في الظواهر الأخرى، والأبحاث التاريخية تقدم خدمات هامة للإقتصاد السياسي لأنها تكشف عن الأطر الحقوقية والإجتماعية والنفسية والدينية وغيرها للوقائع والفعاليات الإقتصادية[3]، فمن الصعب مثلا أن نفهم سبب الغرتفاع الكبير

---

[1] - **نفس المرجع**، ص24.

[2] - عبد الله ساقور، **مرجع سابق**، ص ص 37-38.

[3] - رواء زكي الطويل، **مرجع سابق**، ص 29.

والمفاجئ في أسعار النفط عامي 1973-1974 إذا لم نعلم بحرب أكتوبر 1973[1] ، وعليه يمكن القول بأن جزء من الوقائع التاريخية ذات طابع إقتصادي يمكن الإستفادة من نتائجها في فهم وتشخيص بعض الظواهر الإقتصادية الحالية[2].

ت- **علاقة علم الإقتصاد السياسي بعلم الإجتماع:** يهتم علم الإجتماع بدراسة الظواهر الإجتماعية بصورة عامة، أما علم الإقتصاد فهو يهتم بدراسة الظواهر الإقتصادية في المجتمعات، حيث يقدم علم الإجتماع للإقتصاديين المعلومات الضرورية عن ظروف البيئة الإجتماعية المؤثرة في تصرفات الأفراد أو البيئة التي تجري الفاعلية الإقتصادية[3] حيث أن الكثير من المشاكل الإقتصادية يكون لها أبعاد إجتماعية واضحة كالبطالة وإنخفاض مستوى الدخل وسوء توزيعه وكذلك التضخم[4].

- وتتضح العلاقة الفعلية بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد السياسيفي ظهور فرع خاص من فروع علم الاجتماع يسمى بعلم الاجتماع الاقتصادي كمحاولة منظمة لتطبيق نماذج التفسير والمتغيرات السوسيولوجية والإطار المرجعي لعلم الاجتماع في دراسة مجموعة من النشاطات المعقدة المتصلة بالانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك[5].
- وعليه تكون وظيفة علم الإجتماع الإقتصادي أن يبين بدقة الشروط التاريخية والهيكلية التي تعمل في ظلها مختلف القوانين الإقتصادية وهو ما يعطي الإقتصاد السياسي فعالية وقدرة أكبر على التصرف[6].

---

[1] - **نفس المرجع**، ص 354.

[2] - العيد دحماني، **مرجع سابق**، ص 26.

[3] - رواء زكي الطويل، **مرجع سابق**، ص 34.

[4] - سعيد علي لعبيدي، **الإقتصاد الإسلامي**، ط1، دار دجلة، عمان، 2011، ص30

[5] - عبد الله ساقور، **مرجع سابق**، ص 36.

[6] - محمد دويدار، **مرجع سابق**، ص 94.

ث- علاقة علم الإقتصاد السياسي بعلم السياسة: من العلوم الوثيقة الصلة بعلم السياسية هي علم الإقتصاد، إذ أن العلمان يدرسان معا ما يسمى بعلم الإقتصاد السياسي على أن مهام الحكومة هي الإشراف على الشؤون المالية والتجارية في المجتمع[1]، حيث تعتبر الدولة من الموضوعات الرئيسية التي تهتم بدراستها علم السياسة، وفي الوقت ذاته تعتبر قوة الدولة واستقرارها الإقتصادي من أهم مواضيع البحث والدراسة لدى الإقتصاديين ويعتبر التجاريون-المركانتليون- من الأوائل الذين أكدوا على هذا النشاط وعلى هذا الإرتباط الموضوعي بين الإقتصاد والسياسة[2]، فالكثير من الازمات السياسية اليوم التي يتولد عنها نزاعات سياسية وحروب مستمرة يرجع تفسيرها إلى عوامل اقتصادية كالحرب على العراق ترجع أسبابها حسب الكثر من الدارسين إلى رغبة الو.م.أ لضمان مصدر مستمر من الطاقة حتى تحافظ على استقرارها الداخلي، كما أن دارسي النظم السياسية المعاصرة يؤكدون على الترابط الوثيق بين الإستقرار السياسي من جهة والرخاء من الإقتصادي من جهة أخرى[3].

- وعليه يؤثر النظام السياسي على النظم الإقتصادية حيث نجد أن النظم الليبرالية يتجه فيها الإقتصاد إلى إضفاء مزيد من الحرية في الإنتاج والتبادل والتوزيع والإستهلاك بالمقابل نرى العمليات الإقتصادية الشمولية لديها ثقافتها الإقتصادية التي تسمح أو لا تسمح للآلة الإنتاجية أن تتحرك، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل أن النظم السياسية في جوهرها تمارس عمليات الضبط اللإجتماعي المتفاوت الدرجات في المركزية وحسب العقائد والتشريعات السياسية السارية المفعول[4].

---

[1] - علاء محمد مطر، **مبادئ العلوم السياسية**، ط2، جامعة الإسراء، فلسطين، 2018، ص 14.

[2] - العيد دحماني، **مرجع سابق**، ص 25.

[3] - إبراهيم بولمكاحل، **مرجع سابق**، ص 16.

[4] - عبد الله ساقور، **مرجع سابق**، ص 35.

ج- **علاقة علم الإقتصاد السياسي بعلم الجغرافيا:** أدت الصلة الوثيقة بين الإقتصاد والجغرافيا إلى ظهور فرع متميز من علم الجغرافيا يختص بدراسة هذه الصلة ويعرف بإسم الجغرافيا الإقتصادية وتبرز أهمية الجغرافيا بالنسبة للإقتصاد السياسي في تخطيط النشاط الإقتصادي ووضع الخطط السكانية[1]، ويلتقي هذين العلمين في الخاصية المتعلقة بتوطين النشاط الإقتصادي والأمر هنا يتعلق بما يسمى بالتحليل الإقتصادي للمكان حيث يزودنا علم الجغرافيا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الإقتصادي فهو يفيدنا بمعلومات عن مصادر المواد الأولية وعن مصادر الطاقة المحركة وعن التجمعات السكانية[2].

ح- **علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم الديمغرافيا:** الديمغرافيا أو علم السكان وهي تلك المعرفة التي تهتم بدراسة قضايا السكان من حيث حركة السكان الهجرة توزيع السكان، التخطيط العائلي، متوسط الأعمار، تحديد النسل، تسجيل نمو المواليد والوفيات[3]، ويعتبر الإنسان هو الفاعل الرئيسي في مختلف الأنشطة الإقتصادية، حيث تؤثر العوامل الديمغرافية على النشاط الإقتصادي فهي التي تحدد له شروطه الأساسية مثل القوة العاملة كما وكيفا وكذلك مدى الحاجات التي يمثل إشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي[4].

- **وعليه** تتفاوت الموارد الطبيعية في درجات توفيرها للاحتياجات الكمية والكيفية لسكانها وبما ان الموارد الطبيعية هي نادرة فإن نوعية السكان تؤثر في هذه الموارد وتسخرها حسب متطلباتها، فاقتصاديات بلد معين غير مستقرة إذا لم تتناسب وحجمها السكاني بالزيادة أو النقصان، ومن أبرز الإقتصاديين الذين ربطوا بين الإقتصاد والسكان هو توماس روبرت مالتوس في نظريته السكانية حييث إعتقد

---

[1] – رواء زكي الطويل، **مرجع سابق**، ص 31.

[2] – محمد دويدار، **مرجع سابق**، ص98.

[3] – عبد الله ساقور، **مرجع سابق**، ص 36.

[4] – محمد دويدار، **مرجع سابق**، ص 96.

بأن الحجم المتزايد للسكان مقابل قلة الموارد ونذرتها سيؤدي بالضرورة إلى حالة عدم الإستقرار[1].

خ- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم النفس:

يبحث علم النفس في الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد، فسلوك الأفراد ناتج عن دوافع وكوامن نفسية، والباحث الاقتصادي معني بدراسة وتحليل سلوك الفرد ودوافعه في أي تصرف اقتصادي سواء في الاستهلاك والادخار والاختيار وغيرها[2]، حيث يعتبر علم **النفس الإقتصادي** جزء من الإطار العام للعلوم الانسانية مثل معظم التخصصات، فهو حديث النشأة والظهور[3]، ونظرا لأهميته يؤكد الباحث R-L reynandعلى ضرورة ايجاد توليفة تجمع بين علم النفس وعلم الاقتصاد لدراسة مختلف الظواهر الاقتصادية خاصة ماتعلق منها بالانتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك[4]، حيث نجد العديد من النظريات الإقتصادية بنيت بكاملها على أساس نفساني كنظرية المنفعة، وعليه تحظى الدراسات النفسية بإهتمام متزايد في مجال الإقتصاد السياسي للكشف عن تلك البواعث وتفسيرها الصحيح لمعرفة آثارها على نتائج النشاط الإقتصادي[5].

---

[1] – إبراهيم بولمكاحل، **مرجع سابق**، ص 20.

[2] – حنان شطيبي، **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد**، مطبوعة بيداغوجية، ، قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر3، 2017-2018، ص 14.

[3]- paul Albou**,la psychologie économique**, press universitaire de France, 1984, p7.

[4] - Oulès, Firmin, **Psychologie économique et économie généralisée**, Revue économique et sociale : bulletin de la Société d'Etudes Economiques et SocialesVolume 23, 1965, p 190.

[5] – رواء زكي الطويل، **مرجع سابق**، ص 32.